



شركة الاتصالات المتنقلة (زين)

الإطار العام للحوكمة

1. مقدمة

يسعى مجلس الإدارة ("المجلس") لشركة الاتصالات المتنقلة (المشار إليها فيما يلي باسم "زين" أو "الشركة") إلى اعتماد إطار عمل مناسب للحوكمة والذي من شأنه تعزيز بيئة الحوكمة العامة داخل الشركة وذلك بالتوافق مع الممارسات الرائدة والقوانين واللوائح المعمول بها.

ولا يزال المجلس عازماً على تلبية متطلبات لائحة الحوكمة الصادرة عن هيئة أسواق المال الكويتية كحد أدنى من خلال الإفصاحات إلى الهيئات القانونية والأطراف ذات العلاقة فيها. ويخضع الإطار العام للحوكمة المعتمد من قبل الشركة لما يلي:

- قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة أسواق المال ضمن اللائحة التنفيذية الصادرة عن الهيئة.
- عقد تأسيس الشركة
- القانون الأساسي للشركة
- أحكام قانون الشركات
- أي قوانين وتعليمات وقواعد معمول بها في دولة الكويت والمتعلقة بحوكمة الشركات
- المعايير العالمية للشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بما لا يتنافى مع قوانين ولوائح الدولة.

2. مراجعة السياسة

لضمان أن الشركة تعمل بطريقة تتفق مع وضعها، يجب على إدارة الحوكمة إجراء مراجعة دورية لهذه الوثيقة أو عند الحاجة. تقوم إدارة الالتزام بمراجعة وتقديم التوصيات بناءً على القوانين والأنظمة، ومدى ملائمة استمرار السياسة والحاجة إلى تعديلات لتتوافق مع القوانين والقرارات الرقابية. يقوم القسم بتقديم السياسة المعدلة ورفع التوصيات بهذا الشأن إلى المجلس لإقرارها.

3. إطار عمل الحوكمة لشركة زين

3.1 ما هي الحوكمة؟

الحوكمة هي عبارة عن نظام يتضمن ضوابط تهدف إلى إيجاد توازن بين مصالح الأطراف ذات العلاقة في الشركة (المساهمين، والإدارة، والموظفين، والعملاء، والمجتمع ككل). وبالتالي، لا تقتصر الحوكمة على المسائل القانونية واحترام الأنظمة أو إدارة المخاطر فحسب، بل هي شاملة لجميع مستويات وأنشطة الشركة. ومن الممكن تعريف الحوكمة كمفهوم واسع يتم تطبيقه على الشركة وإدارتها بهدف تحقيق الفائدة والمنفعة للمساهمين، أو كإجراء لتنفيذ أنظمة الرقابة اللازمة لمنع تضارب المصالح وغيرها من السلوكيات غير اللائقة. أما الحوكمة في السياق القانوني هي تعرف كالتالي: النظام (الأنظمة) التي يتم من خلالها السيطرة والتحكم في الشركة والتي يتم بموجبها تحديد دور المجلس وأعضائه وعلاقاتهم. ومن خلال هذه الوثيقة، تمت تغطية هذه المجالات بالتفصيل.

3.2 قواعد ومبادئ الحوكمة

حددت المتطلبات الرقابية الخاصة بالحوكمة والواردة باللائحة التنفيذية الصادرة عن هيئة أسواق المال بقواعد الحوكمة بوضوح. وتركز هذه القواعد والمبادئ على ما يلي:

- تعزيز عملية تشكيل مجلس الإدارة بحيث يتم اختيار أشخاص ذوي كفاءة عالية لعضوية المجلس.
- التحديد الواضح لمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- تشكيل اللجان للتأكد من قيام أعضاء المجلس المؤهلين بتقديم المشورة التي تتسم بالجودة العالية للإدارة ومراقبة فاعلية سياسات الإدارة وقراراتها، مما يشمل تنفيذ استراتيجياتها.

- وضع نظم سليمة وفعالة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- ضمان الإفصاح بشكل مفصل وفي إطار المدة الزمنية المحددة وبما يتماشى مع المتطلبات القانونية والممارسات الرائدة.
- ضمان نزاهة التقارير المالية وذلك من خلال التأكد من استقلالية ونزاهة مدقق الحسابات الخارجي ووجود إدارة تدقيق داخلي من شأنها إعداد ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق.
- إدراك وحماية المصالح المشروعة للأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح).
- تعزيز وتحسين أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- تعزيز المعايير الأخلاقية والسلوك المهني للحد من حالات تعارض المصالح ومعالجتها والتعامل معها.
- تعزيز أهمية المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع لتضمن عوامل الاستدامة في الاستراتيجية الشاملة للشركة وخطط العمل الرئيسية وعملية قياس وإدارة المخاطر.
- احترام حقوق المساهمين لضمان العدالة والمساواة بين كافة المساهمين، بغض النظر عن مستوياتهم.
- الالتزام بمبدأ الالتزام من خلال التقيد بجميع القوانين واللوائح وقواعد حوكمة الشركات المعمول بها، والإفصاح سنوياً عن مدى الالتزام بها، مع تحديد والإفصاح عن أي حالات عدم التزام إلى هيئة أسواق المال، مرفقة بالمبررات اللازمة، وذلك باستخدام النماذج المعتمدة وفقاً لللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال.
- الالتزام بالقواعد التي تضعها البورصة وتوافق عليها الهيئة بشأن استحقاقات الأسهم.

3.3. فوائد تنفيذ إطار عمل الحوكمة

يمكن للشركات التي لديها إطار عام للحوكمة اكتساب العديد من الفوائد، مثل:

- **تخفيف المخاطر**
 - رقابة المجلس الفعالة تحد من حالات سوء الإدارة والاحتيال.
 - تعمل الرقابة الداخلية القوية على تحسين نزاهة البيانات المالية.
 - نشر وتعزيز ثقافة الالتزام.
- **كسب ثقة السوق**
 - تحسين الحوكمة يؤدي إلى استقطاب المستثمرين العالميين البارزين.
- **تحسين المنافسة**
 - بإمكان المجلس الذي لديه المعرفة الجيدة والكفاءات العالية أن يقوم بأكثر من دوره الرقابي من خلال تزويد الإدارة بالتوجيهات الفعالة.
 - تضمن رقابة المجلس الصارمة على الإدارة التنفيذية وجود الأشخاص المناسبين لشغل المناصب الوظيفية المناسبة في الوقت المناسب.
 - يمكن أن تساهم المعلومات الدقيقة المستمدة من الرقابة الداخلية في اتخاذ قرارات إدارية أفضل.

3.4. السياسات الرئيسية المطلوبة في الإطار العام للحوكمة

فيما يلي السياسات الرئيسية المطلوبة بموجب قواعد وتشريعات هيئة أسواق المال الكويتية كجزء من الإطار العام للحوكمة:

- ميثاق سلوكيات العمل الخاص بمجلس الإدارة

- حماية حقوق المساهمين
 - حماية حقوق أصحاب المصالح
 - تنظيم تعامل الأشخاص المطلعين
 - الإفصاح
 - تعارض المصالح
 - الإبلاغ
 - معاملات الأطراف ذات العلاقة
 - الاستدامة
 - المكافآت
 - لوائح مجلس الإدارة ولجانه
 - تقييم مجلس الإدارة
 - علاقات المستثمرين
 - مكافحة الفساد
 - مكافحة غسيل الأموال
 - تنوع تشكيل مجلس الإدارة
 - العقوبات الاقتصادية
 - مصفوفة تفويض السلطة
 - سياسة حماية البيانات والخصوصية
- قامت الشركة بوضع السياسات المذكورة أعلاه، حيث تتوافق كل سياسة مع قواعد الحوكمة المطبقة والقوانين والأنظمة الأخرى المعمول بها. وفيما يلي وصفاً موجزاً للسياسات المذكورة:

ميثاق سلوكيات العمل الخاص بمجلس الإدارة

تبنّت الشركة ميثاق سلوكيات العمل مع سياسات ومبادئ توجيهية داخلية أخرى مصممة لتتوافق مع القوانين والقواعد واللوائح التي من شأنها حوكمة العمليات التشغيلية لأعمال الشركة. ومن المتوقع أن يمارس أعضاء مجلس الإدارة الحكم الرشيد لضمان مصالح وسلامة ورعاية العملاء والموظفين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة والحفاظ على بيئة عمل وفعالة وإيجابية.

حماية حقوق المساهمين

تلتزم الشركة بحماية حقوق مساهميها بطريقة تضمن المصلحة الأفضل لهم وللشركة. وتؤكد سياسة حماية حقوق المساهمين على احترام حقوق المساهمين وحمايتهم من قبل الشركة، كما هو منصوص عليه بموجب القوانين والأنظمة ذات الصلة.

حماية حقوق أصحاب المصالح

تلتزم الشركة بحماية حقوق جميع أصحاب المصالح وتوفير الاستقرار والاستدامة الوظيفية من خلال أدائها المالي الجيد. وتمت صياغة سياسة حماية أصحاب المصالح بهدف تحديد الأطراف الذين تم اعتبارهم بمثابة أصحاب المصالح في الشركة ولوضع المبادئ التوجيهية حول كيفية حماية هذه الحقوق.

الإفصاح

أكدت هيئة أسواق المال الكويتية من خلال تعليماتها الجديدة حول حوكمة الشركات المدرجة على ضرورة تقديم إفصاحات دقيقة وشاملة ومفصلة وكافية خلال الإطار الزمني المحدد إلى مساهمي الشركة وأصحاب المصالح والجهات التنظيمية المعنية. كما توضح سياسة الإفصاحات قنوات الإفصاح المختلفة والمعلومات التي تتطلب الإفصاح من قبل الشركة ومجلس إدارتها والإدارة التنفيذية أو الأشخاص المطلعين. وأن تلتزم بالحفاظ على السجل الذي يتضمن إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء وكل البيانات.

تعارض المصالح

قامت الشركة بإعداد وثيقة سياسة تعارض المصالح الخاصة بها التي تضع التوجيهات للتحديد والإبلاغ وإعداد التقارير والإفصاح والمنع أو وضع القيود الصارمة لتعارض المصالح المحتمل.

الإبلاغ

تهدف هذه السياسة إلى تمكين الموظفين من الإبلاغ عن أي مخاوف أو سلوك خاطئ يتم ملاحظته داخل الشركة من خلال توفير آلية إبلاغ وتحقيق موضوعية وسرية حتى يتم اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

تعاملات الأطراف ذات العلاقة

قامت الشركة بوضع سياسة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة وذلك بما يتوافق مع أنظمة هيئة أسواق المال الكويتية والتي تفصل القواعد والإجراءات التي من شأنها تنظيم العمليات مع الأطراف المعنية، سواء كانت بين الشركة وموظفيها أو الشركة وأعضاء مجلس إدارتها والشركات التابعة أو الأطراف ذات العلاقة.

الاستدامة

تحرص الشركة على مواءمة قيم أعمالها واستراتيجيتها مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية بينما تقوم بتطبيق ممارسات أعمال مسؤولة وأخلاقية في كل نشاط تنفذه الشركة. تهدف هذه السياسة إلى توجيه الشركة في إدارة مسؤوليتها الاجتماعية من خلال توفير الدعم اللازم للمجتمع لتحقيق المنافع الاجتماعية والعمل على المدى الطويل والتأكد من أن الشركة تعمل بشكل مستمر للحد من الآثار المضرّة بالمجتمع والبيئة.

قامت الشركة بنشر مختصر عن الإطار العام للحوكمة الخاص بالشركة وميثاق سلوكيات العمل على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة.

المكافآت

هذه السياسة تهدف إلى تحديد السياسة العامة لنظام المكافآت الذي سيتم تصميمه وتطبيقه من قبل الشركة بالشكل الذي يحقق القيمة المتبادلة أو المشتركة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وللشركة وبما يتفق مع مصالح المساهمين. وتعكس هذه السياسة المعايير والمبادئ الخاصة بأفضل الممارسات في مجال الحوكمة الرشيدة، والتي يتم تكييفها بما يتناسب مع الهيكل والظروف الخاصة بالشركة، بالإضافة إلى المتطلبات الرقابية ذات الصلة.

لوائح مجلس الإدارة ولجانه

وتتضمن لائحة مجلس الإدارة وكتيب مجلس الإدارة التعريفي ولائحة لجنة المخاطر ولائحة لجنة الترشيحات والمكافآت ولائحة لجنة التدقيق.

تقييم مجلس الإدارة

يقوم مجلس الإدارة تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة ومن خلال لجنة الترشيحات والمكافآت بتقييم أداء المجلس، بالإضافة إلى تقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة للمجلس، ويتم ذلك التقييم

مرة واحدة على الأقل سنوياً ويشمل تقييماً لتشكيل وكفاءة مجلس الإدارة والإجراءات والعمليات التشغيلية والتواصل ودور المجلس الإشرافي.

علاقات المستثمرين

تؤكد هذه السياسة على التزام الشركة بتقديم المعلومات والتقارير للمساهمين والمستثمرين المحتملين وذلك من خلال إدارة علاقات المستثمرين. وتُبين دور إدارة علاقات المستثمرين في الشركة وأهدافها الرئيسية. وقد تم إعدادها أخذاً في الاعتبار تعليمات هيئة أسواق المال وقانون الشركات التجارية في دولة الكويت والنظام الأساسي للشركة والممارسات الرائدة والقوانين والتعليمات الرقابية الصادرة في دولة الكويت والمعمول بها

سياسة تنظيم تعامل الأشخاص المطلعين

الهدف من هذه السياسة هو وضع ترتيبات تعاقدية فاعلة تقضي بأن تقوم الجهات الأخرى المطلعة على المعلومات الداخلية الخاصة بها وبعمالئها؛ بالمحافظة على سرية تلك المعلومات، وعدم إساءة استخدامها أو نقلها أو التسبب بنقلها بشكل مباشر أو غير مباشر لأشخاص آخرين، وعدم حث أشخاص آخرين على التعامل في أوراق مالية بناءً على تلك المعلومات الداخلية. والاحتفاظ بشكل دائم بسجل محدث يحتوي على تعاملات وتداولات الشخص المطلع لديها.

سياسة مكافحة الفساد

ترسم سياسة مكافحة الفساد ملامح المبادئ التي تنتهجها شركة زين والشركات التابعة لها من أجل المنع المطلق للرشوة والفساد. إن الهدف من هذه السياسة هو ضمان وجود تدابير مناسبة لمكافحة الفساد والرشوة في جميع عملياتنا التشغيلية من أجل تفادي أي انتهاكات للقوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة.

سياسة تنوع مجلس الإدارة

تهدف هذه السياسة إلى تعزيز التنوع في مجلس الإدارة من حيث الخبرة والمعرفة بغض النظر عن الجنس، والعرق، والأصل، والإعاقة، والعمر، والجنسية، والدين / المعتقد، والحالة الاجتماعية والطبقة الاجتماعية. في مجموعة زين، نعارض جميع أشكال التمييز غير القانوني وغير العادل. هذه السياسة تهدف إلى زيادة الوعي عن أهمية وجود مجلس إدارة متنوع في توظيف الهويات الفريدة والمهارات وتجارب الأعضاء بطريقة تعود بالفائدة على الشركة.

سياسة مكافحة غسل الأموال

تهدف سياسة مكافحة غسل الأموال (AML) إلى ضمان التزام زين بالامتثال بجميع متطلبات قوانين ولوائح ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة. تهدف هذه السياسة إلى ضمان استكمال الضوابط القائمة على المخاطر والتي تمنع إساءة استخدام أصول مجموعة زين من قبل أي طرف متورط في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أنها تحمي زين وموظفيها وأصحاب المصلحة من ارتكاب انتهاكات غير طوعية لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

سياسة العقوبات الاقتصادية

تلخص سياسة العقوبات الإجراءات الوقائية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والتي تتحكم في قدرة الشركة على القيام بأي نشاط في مناطق معينة أو مع أشخاص معينين مستهدفين من قبل القوانين العالمية للعقوبات. تحدد هذه السياسة أيضاً القيود والتدابير الوقائية التي يجب اتباعها باستمرار من قبل كل موظف في الشركة. تلتزم الشركة بالامتثال لقوانين ولوائح العقوبات في جميع الولايات القضائية لعملياتها. الغرض من هذه السياسة هو تحديد العقوبات وتقديم إرشادات حول كيفية الامتثال لقوانين ولوائح العقوبات المعمول بها. الهدف من هذه السياسة هو ضمان الامتثال التنظيمي وإنشاء إطار داخلي يقلل من مخاطر انتهاكات العقوبات وإساءة استخدام منتجات وخدمات الشركة لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مصفوفة تفويض السلطة

تعتبر مصفوفة تفويض السلطة جانباً حاسماً في الإدارة المالية لأي شركة. وهي تحدد المسؤوليات ومستويات الموافقة المطلوبة للمعاملات المالية وغير المالية.

3.5. إدارة السياسات

إدارة الحوكمة هي المسؤولة عن إدارة سياسات الشركة، وضمان الالتزام بالقنوات والإجراءات المعمول بها، ودعم السيطرة على دقة السياسات ومعايير تنسيق المستندات والتحكم في الإصدارات، مع التأكد من أن جميع السياسات متوافقة مع القوانين واللوائح المعمول بها. بينما تتحمل إدارة الالتزام مسؤولية التحقق من التنفيذ الفعال للسياسات وضمان الالتزام بمعايير الامتثال. يتم اعتماد جميع سياسات الشركة من قبل مجلس الإدارة وفقاً للقوانين واللوائح.

يجب مراجعة السياسات واعتمادها بشكل رسمي مرة واحدة على الأقل كل سنتين (2) للتأكد من توافقها المستمر مع القوانين واللوائح المعمول بها، وانعكاسها لأفضل الممارسات والتطورات في السوق، ودعمها للمتطلبات التشغيلية المحدثة.

توحيد هيكل سياسات الشركة والمعايير المحددة يعزز الجودة والفعالية العامة. الإجراءات المتبعة لإنشاء أو تعديل أي سياسة داخل الشركة على النحو التالي:

إنشاء وتعديل سياسات الإدارات:

- تقوم الإدارة المعنية بإنشاء السياسة الضرورية بناءً على احتياجات العمل.
- 1. تُرسل السياسة إلى إدارة حوكمة الشركات للمراجعة والتوجيه.
- يجب على مالك السياسة استشارة الإدارات ذات الصلة لمراجعة السياسة.
- 2. تُعكس التعديلات بشكل شامل في السياسة وتدمج فيها.
- 3. تخضع السياسة لمراجعة نهائية شاملة من قبل إدارة الحوكمة المؤسسية لضمان توافقها مع القوانين واللوائح والمتطلبات الأخرى المتعلقة بالامتثال، مع استشارة إدارة الالتزام عند الضرورة.
- 4. بعد المراجعة النهائية، تُقدم السياسة إلى مجلس الإدارة للموافقة من خلال إدارة الحوكمة.
- 5. بعد الحصول على الموافقة، يُبلغ أمين سر المجلس إدارة الحوكمة والأطراف الداخلية ذات الصلة ويقدم النسخة المعتمدة التي وقعها المجلس.

ملاحظة: يتحمل مالك السياسة مسؤولية مراجعة وتعديل سياسات الإدارة حسب الحاجة.

تعديلات السياسة:

- لأي تعديل على للسياسة يتم اتباع الإجراءات المذكورة أعلاه.

إنشاء وتعديل سياسات إدارة حوكمة الشركات والالتزام:

1. تقوم إدارة الحوكمة بإجراء وممارسة المراجعة المستمرة والشاملة للحوكمة والالتزام، بدمج جميع القرارات المحدثة للقوانين واللوائح التنفيذية والتشريعات.
2. يتم تعديل السياسات الحالية استناداً إلى التحديثات التنظيمية، إذا لم يتم إنشاؤها، تتحمل إدارة الحوكمة مسؤولية إنشاء السياسة والعمل مع إدارة الالتزام والإدارات المعنية لإنشاء السياسات اللازمة للالتزام بالقوانين واللوائح وأفضل الممارسات.
3. تُرسل السياسة إلى جميع الإدارات ذات الصلة للمراجعة.
4. تقوم إدارة حوكمة الشركات بتنفيذ التغييرات اللازمة في السياسة استناداً إلى الملاحظات الواردة من الإدارات المعنية.
5. ترسل إدارة الحوكمة السياسة لموافقة مجلس الإدارة.

يضمن هذا الإطار المنظم اتباع نهج شامل لتطوير السياسات وتعديلها ويضمن الاتساق والامتثال ، والحفاظ على النزاهة وجودة سياسات الشركة بشكل عام.

3.6. علاقة الحوكمة ما بين الشركة الأم والشركات التابعة

على ضوء التزامات أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة والمسؤولية المحتملة للشركة الأم (زين)، تعتبر الأطر العامة لحوكمة الشركات التابعة أداة هامة في تسهيل إدارة المخاطر وضمان الامتثال بالالتزامات القانونية المعمول بها.

للحصول على فوائد الإطار العام للحوكمة للشركات التابعة، ينبغي على الإطار أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- الاستقلالية التشغيلية للشركة التابعة دون التأثير سلباً على مصالح الشركة الأم.
 - تحقيق الموائمة بين ممارسات الحوكمة داخل المجموعة، مع الأخذ بعين الاعتبار أية اختلافات محلية في القوانين والأنظمة /التشريعات، والثقافة المؤسسية، وأسباب تأسيس الشركات التابعة.
 - تأسيس مسار واضح للإبلاغ ورفع التقارير بين الشركة التابعة والشركة الأم.
 - توضيح المسؤوليات الخاصة بمجلس إدارة الشركة التابعة وإدارتها.
- لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى إطار حوكمة الشركات التابعة.

3.7. النتائج المترتبة على عدم الالتزام

تقتضي لوائح حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة أسواق المال الكويتية التزام جميع الشركات المدرجة بممارسات الحوكمة الأمثل والواردة ضمن هذه اللوائح.

ويتولى مجلس الإدارة بشكل أساسي وبالتعاون مع لجنة التدقيق والإدارة التنفيذية المسؤولية النهائية لاتخاذ الإجراءات المناسبة في حال عدم الالتزام بنطاق الإطار العام للحوكمة.

بالإضافة إلى أن عدم الالتزام بهذه اللوائح قد يؤدي إلى نتائج مشددة، تتراوح ما بين الإجراءات التأديبية الداخلية إلى إنهاء خدمات الموظف أو عضوية مجلس الإدارة. فإنه يمكن أيضاً أن يسبب عدم الامتثال عقوبات قد تفرضها السلطات التنظيمية على الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي مخالفة هذه القوانين إلى مخالفة المتطلبات النظامية أو التشريعية. وفي حال حدوث ذلك، يجوز لشركة زين إحالة المسألة إلى الجهات المختصة، وقد يترتب عن ذلك عقوبات وغرامات أو إجراءات قانونية أخرى.

4. مجلس إدارة شركة زين

4.1. هيكل مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة الحالي في شركة زين من 10 أعضاء ويجب يكون 20% من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من الأعضاء المستقلين. تم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية العادية عن طريق الانتخاب السري. وقد قام المجلس بتشكيل 3 لجان، كما هو موضح في القسم 4.3 من هذه الوثيقة.

تم شرح المجالات التي يتوجب أخذها بعين الاعتبار عند تشكيل مجلس الإدارة بالتفصيل ضمن **لائحة مجلس الإدارة**.

4.2. أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة

تتمثل المسؤولية الرئيسية للمجلس في توفير الحوكمة الفعالة، وذلك لصالح مساهميها وتحقيق التوازن بين مصالح العملاء والموظفين والموردين والمجتمعات المحلية. كما يتولى المجلس مسؤولية مراجعة وضع الاستراتيجيات وتنفيذها، وتعمل

على تحقيق أهداف المساهمين ومتابعة الإدارة التنفيذية للشركة، حيث أن مجلس الإدارة يسعى إلى تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية من خلال التأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه، وأنها تعمل على تعزيز القدرة التنافسية للشركة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، والعمل على ما يساهم في تعظيم الأرباح، وعلى تضمين اعتبارات الاستدامة المتمثلة بالمواضيع البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملياتها إن تطلب الأمر، وأن قرارات وإجراءات الإدارة التنفيذية تصب دائماً في مصلحة المساهمين. ويتوافق لدى مجلس الإدارة القدرة على فهم وتحليل طبيعة وحجم المخاطر

التي تواجه أنشطة الشركة وكذلك الإلمام بمخاطر الاستدامة المتمثلة بالمواضيع البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ومراجعة عملية الاختيار ومستويات الأداء والتعويض للرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية وضمان الشفافية في التواصل والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، بما في ذلك إنشاء عملية تدقيق فعالة. ويجوز للمجلس تفويض عملية الإشراف على مجالات معينة إلى لجان محددة، والتي يكون مجلس الإدارة مرجعيتها عند رفع توصياتها. وسيكون لدى كل لجنة لائحة يحدد نطاق عملها وصلاحياتها على أن يكون أعضاء اللجنة على دراية تامة بالمواضيع التي يتم التعامل معها.

ويجوز لمجلس الإدارة عند قيامه بدوره الرقابي التحقيق في أي مسألة عرضت عليه والوصول إلى جميع الدفاتر والسجلات والمرافق والتواصل مع موظفي الشركة، كما أنه يتمتع بالصلاحيات للاستعانة بمستشار قانوني ومدقق حسابات أو استشاريين من خارج الشركة أو تحمل نفقات أخرى لهذا الغرض، والتي ستقوم الشركة بدفعها.

يفصل **لائحة مجلس الإدارة** مجالات مختلفة مثل الأدوار والمسؤوليات والوظائف والتعويضات بالإضافة إلى توقعات أعضاء المجلس.

4.3. لجان مجلس الإدارة

لجان مجلس الإدارة الدائمة هي:

- لجنة المخاطر؛
- لجنة التدقيق؛
- لجنة الترشيحات والمكافآت؛

يمكن تكوين لجان أخرى من وقت لآخر بموافقة أغلبية أعضاء المجلس.

لدى كل لجنة لائحة خاصة بها، وتكون هذه اللوائح متوافقة مع قواعد الحوكمة المطبقة والقوانين والأنظمة الأخرى المعمول بها. وتحدد هذه الموائيق مهام ومسؤوليات اللجان بالإضافة إلى المؤهلات المطلوبة لعضوية اللجنة وإجراءات تعيين واستبعاد أعضاء اللجنة وهيكل اللجنة وعملياتها وعملية إعداد التقارير ورفعها لمجلس الإدارة.

يتم الإفصاح في التقرير السنوي عن أسماء أعضاء اللجان ورؤساء اللجان وعدد الاجتماعات التي تم عقدها. ويجب على رؤساء اللجان إعداد تقارير تشمل أبرز النقاط التي تم تداولها خلال هذه الاجتماعات ورفعها إلى المجلس بعد كل اجتماع للجنة المعنية.

فيما يلي إيجاز عن كل لجنة:

○ لجنة المخاطر

تهدف اللجنة إلى تشجيع الإشراف الفعال للمجلس على المعاملات الهامة داخل الشركة. وتتولى هذه اللجنة مسؤولية إدارة مخاطر المؤسسة والتي تشمل دون حصر المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السوق والالتزام والمخاطر التشغيلية.

○ لجنة التدقيق

تتولى هذه اللجنة مسؤولية مساعدة مجلس الإدارة في مسؤولياته المتعلقة بالإشراف على جودة وسلامة العمليات المحاسبية والتدقيق والضوابط الداخلية وإطار عمل إدارة المخاطر وممارسات إعداد التقارير المالية للشركة بالإضافة إلى علاقة الشركة بالمدققين الخارجيين.

○ لجنة الترشيحات والمكافآت

تتولى هذه اللجنة مسؤولية التوصية بتعيين أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية وتسهيل عملية التقييم الذاتي السنوي لأداء المجلس والإشراف على عملية التدريب والتطوير الخاصة بالمجلس والإدارة التنفيذية. كما تتولى هذه اللجنة مسؤولية تقييم تعويضات ومكافآت أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بأهداف الشركة طويلة الأجل.

5. دور الإدارة التنفيذية

تعمل الإدارة التنفيذية على قيادة أعمال الشركة وعملياتها التشغيلية من خلال إدارة الأنشطة والعمليات اليومية. تم تعيينهم من قبل مجلس الإدارة.

5.1. العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

من خلال اعتماد لوائح اللجان المختلفة، يدرك المجلس كل من الدور المهم الذي يتعين على الإدارة الاضطلاع به، وبالتالي أعطى مختلف اللجان الصلاحيات المناسبة لإشراك الإدارة في اجتماعاتها ومناقشتاتها إلى الحد الذي يشعر فيه أعضاء اللجنة بأن هذا سيكون مفيداً لنوعية التوصيات وعملية اتخاذ القرار لضمان دور المجلس الرقابي الفعال على الإدارة التنفيذية للشركة. كما سيتولى المجلس أيضاً مسؤولية تعيين الإدارة التنفيذية ومراقبة أدائها، وذلك بالتنسيق مع لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

توفر لوائح اللجان المختلفة، كما هو وارد في القسم 4 من هذه الوثيقة، مزيداً من التفاصيل حول نطاق عمل ومسؤولية وأداء اللجان.

لتسهيل الدور الرقابي لمجلس الإدارة، يتعين على الإدارة التنفيذية تزويد المجلس واللجان المعنية بتقارير أداء دورية من شأنها توضيح أداء الإدارة خلال فترة معينة، وذلك وفقاً لمؤشرات الأداء الرئيسية المحددة من قبل المجلس.

5.2. المسؤوليات الرئيسية للإدارة التنفيذية

تقوم الإدارة التنفيذية بأداء المسؤوليات التالية الموكلة إليها من مجلس الإدارة ووفقاً للقوانين والأنظمة الصادرة عن هيئة أسواق المال الكويتية والجهات التنظيمية ذات العلاقة:

5.2.1 تنفيذ الخطط الاستراتيجية للشركة بالإضافة إلى السياسات والنظام الداخلي ذات الصلة والتأكد

من وملاءمتها وفعاليتها.

5.2.2 التأكد من تطبيق الإطار العام للحوكمة المعتمد كجزء من أنشطة مختلف الإدارات بالشركة

وعكس مبادئه الرئيسية ضمن السياسات وإجراءات العمل الخاصة بتلك الإدارات.

5.2.3 التأكد من وجود نظام محاسبي متكامل لمسك الدفاتر وتسجيلها بشكل مناسب، مما يعكس القوائم

المالية والدخل بدقة وبالتفصيل لتمكين المحافظة على أصول الشركة.

5.2.4 مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال

الكويتية.

5.2.5 مراجعة واعتماد التقارير الدورية (المالية وغير المالية) المتعلقة بالتقدم المحقق في أنشطة الأعمال التشغيلية، وذلك بما يتماشى مع الخطط والأهداف الاستراتيجية للشركة وعرضها على مجلس الإدارة.

5.2.6 إدارة العمليات اليومية بالإضافة إلى إدارة موارد الشركة لضمان زيادة الأرباح وخفض التكاليف وفقاً لاستراتيجية الشركة وأهدافها.

5.2.7 التأكد من وجود أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ومتابعة ملائمة وفعالية هذه الأنظمة والتأكد من التزامها بمدى القابلية لتحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

5.2.8 المشاركة الفعالة في إنشاء بيئة عمل قائمة على الأخلاق والقيم.

5.2.9 تضمين اعتبارات الاستدامة المتمثلة بالمواضيع البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملياتها

6. دور إدارة المخاطر في الحوكمة

تشتمل إدارة المخاطر في شركة زين على جميع المجالات التي توجد فيها مخاطر أو من المحتمل حدوثها، وتتأكد هذه الإدارة من فاعلية إدارة المخاطر العامة. ولدى جميع موظفي الشركة دور هام في إدارة هذه المخاطر. وتتم إدارة المخاطر بشكل استباقي داخل الشركة وتكون وحدة إدارة المخاطر مرنة بما فيه الكفاية لدمج أي أعمال حديثة تقوم بها الشركة. ويجب على المجلس أن يقوم بتخصيص موارد إدارية كافية لتحديد وتقييم ومعالجة المخاطر بشكل مناسب.

7. دور المدققين الداخليين والخارجيين في الحوكمة

7.1. التدقيق الداخلي

أحد المكونات الرئيسية لإطار عمل الحوكمة هي إدارة التدقيق داخل الشركة. ويتأكد المجلس من تأسيس إدارة تدقيق داخلي ذات موارد كافية ومؤهلة بشكل مناسب، ولها دور هام في مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها من خلال تقديم خدمات التأكيد والاستشارات المستقلة والموضوعية وتزويد المجلس والإدارة التنفيذية بنظرة موضوعية وشاملة عن حوكمة الأعمال وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

المدقق الداخلي مسؤول عن تقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.

يقوم المدقق الداخلي بفهم وتوثيق إجراءات الأعمال وتحديد المخاطر والضوابط الرقابية والتأكد من أن هذه الضوابط فعالة في التقليل من المخاطر والحد منها. كما تعمل إدارة التدقيق الداخلي على تأكيد الالتزام بسياسات ومعايير السلوك.

7.2. التدقيق الخارجي

يعمل المدققون الخارجيون على إبداء رأيهم حول عدالة المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية التي تقدمها وتعرضها شركة زين. ويتأكد المجلس من أن المدققين الخارجيين يقومون بتخصيص الوقت الكافي والموارد والمهارات المناسبة لفهم إجراءات الأعمال والمعاملات المرتبطة كجزء من الإجراءات للقيام بتدقيق القوائم المالية. كما يتأكد المجلس أيضاً من معالجة جميع النقاط الواردة ضمن الخطاب/التقرير المقدم من المدقق المستقل أو ما يماثله على نحو مناسب من قبل الإدارة.

7.3. تقرير تقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية

وفقاً لللائحة التنفيذية الصادرة من هيئة أسواق المال -الكتاب الخامس عشر- الفصل السادس - القاعدة الخامسة - مادة 9-6 تقوم الشركة بتكليف مكتب تدقيق مستقل للقيام بتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية وإعداد تقرير سنوي في هذا الشأن ويتم موافاة الهيئة بهذا التقرير بشكل سنوي وذلك خلال مدة أقصاها تسعين يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.

8. دور إدارة الحوكمة والالتزام في تطبيق الحوكمة

تتولي إدارة الالتزام مسؤولية متابعة تنفيذ إطار عمل الحوكمة المحدد للتأكد من جودة التطبيق. كما تعمل الإدارة على تسهيل مراجعة تقييم الإطار العام للحوكمة للتحقق من الالتزام الكامل بإطار العمل الموضوع والقوانين والأنظمة ذات الصلة.

يتم إبراز نتائج التقييم وتعميمها على مجلس الإدارة بشكل دوري لأغراض المتابعة.

ويجب على مجلس الإدارة بشركة زين التأكد من توفر نظام إدارة فعال يتم من خلاله تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح. وأن يقوم بتحديد توقعاته وقياس وتقييم النجاح في تحقيق الأهداف، مع بقاء الأفراد مسؤولين في حالة الإخفاق في الوصول إلى الأهداف المحددة.

تعد إدارة الحوكمة مسؤولة أيضا عن ضمان أن إفصاحات الشركة تتم في الوقت المناسب وبما يتماشى مع المتطلبات الرقابية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة الحوكمة والالتزام بالتنسيق مع الشركات التابعة للشركة لضمان أن الإفصاحات المتعلقة بالشركات التابعة تتم أيضا في الوقت المناسب ودون تأخير. وتقوم الإدارة بتنظيم المراسلات بين الشركة والأطراف الخارجية ذات العلاقة مثل هيئة أسواق المال وغيرها من السلطات الرقابية.

تلتزم إدارة الحوكمة بتزويد الهيئة بشكل نصف سنوي بما يفيد تنفيذ المتطلبات الواردة في قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة.

كما تلتزم إدارة الحوكمة بالتواصل مع الهيئات والمؤسسات العالمية فيما يخص تقييم الشركة من ناحية الالتزام بمعايير البيئة والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ESG وتقديم النتائج لمجلس الإدارة بشكل سنوي أو عند الحاجة.